**سنة اولى ماستر علاقات دولية محاضرة رقم 9**

**مقياس الاقتصاد السياسي الدولي**

**الاقتصاد السياسي من المنظور القومي**

 يشدد القوميون الاقتصاديون على دور العوامل الاقتصادية في العلاقات الدولية ويعتبرون أن الصراع بين الدول - الرأسمالية أو الاشتراكية أو غيرها - من أجل الموارد الاقتصادية إنما هو منتشر ومتأصل فعلا في طبيعة النظام الدولي ذاته. وكما قال أحد المؤلفين، بما أن الموارد الاقتصادية ضرورية للقوة الوطنية، فإن كل نزاع هو في الوقت نفسه اقتصادی و سیاسی. وتسعى الدول إلى حيازة الثروة والقوة الوطنية في آن واحد، على المدى البعيد على أقل تقدير.

 ومع تطور القومية الاقتصادية في أوائل العصر الحديث فقد استجابت للتطورات السياسية والاقتصادية والعسكرية للقرن السادس عشر والقرن السابع عشر والقرن الثامن عشر و عکسها: بروز دول قومية في تنافس مطرد، ونشوء طبقة متوسطة كرست نفسها بداية للتجارة وللتصنيع على نحو متزايد، والوتيرة المتسارعة للفعاليات الاقتصادية من جراء التغيرات داخل أوروبا واكتشاف العالم الجديد و موارده. كما أن نشوء اقتصاد السوق ذي الطابع النقدي ونطاق التغيرات الواسع التي طرأت على طبيعة الحروب والتي وصفت بأنها "الثورة العسكرية" كانا هامين على نحو حاسم. وكان لدي القوميين (أو "المركنتيليين"، كما كانوا يدعون آنذاك) سبب وجيه في مماهاة ميزان تجاري ملائم مع الأمن القومي.

 يأتي التصنيع في مقدمة أهداف القوميين وذلك لأسباب عديدة:

* يعتقد القوميون أن للصناعة آثارا (عناصر خارجية تنتقل عبر الاقتصاد بكامله و تؤدي إلى تطوره الشامل.
* هم يربطون حيازة الصناعة بالاكتفاء الذاتي الاقتصادي والاستقلال الذاتي السياسي.
* وهو السبب الأهم، تحظى الصناعة بالتقدير لأنها أساس القوة العسكرية وتحتل موقعا مركزيا في الأمن القومي في العالم الحديث.

 وفي كل مجتمع تقريبا، بما في ذلك المجتمعات الليبرالية، تنتهج الحكومات سياسات مواتية للتنمية الصناعية . وكما كتب صاحب النظرية المركنتيلية للتنمية الاقتصادية الأمريكية (Alexander Hamilton): "يبدو أن الثروة ليست وحدها المرتبطة ماديا بازدهار الصناعات بل إن استقلال البلد وأمته هما أيضا مرتبطان بذلك الازدهار. وليس ثمة واضع نظريات معاصر استطاع مجاراة هاملتونفي وصف هذا الترابط. إن الهدف القومي للتصنيع، هو في حد ذاته مصدر رئيسي للنزاع الاقتصادي.

 تنشأ القومية الاقتصادية، في أوائل العصر الحديث وفي الوقت الحاضر على السواء، جزئيا من نزعة الأسواق إلى تركيز الثروة والى إقامة تبعية أو علاقات قوة بين الاقتصادات القوية والضعيفة. وهي تحاول في شكلها الحميد أو الدفاعي، حماية الاقتصاد ضد القوى الاقتصادية والسياسية الخارجية غير المواتية . وكثيرا ما توجد القومية الاقتصادية الدفاعية في اقتصادات أقل نموا أو في تلك الاقتصادات المتقدمة التي بدأت في الانحسار وتنتهج هذه الحكومات سياسات حمائية وذات صلة لحماية صناعاتها الوليدة أو الآيلة إلى الزوال ولحماية المصالح المحلية، والقومية الاقتصادية، في شكلها الحاقد، هي سلوك الحرب الاقتصادية. ويسود هذا النوع أكثر ما يسود في القوى التي تزداد اتساعا . وتعتبر ألمانيا النازية المثال الكلاسيكي على ذلك.

 وفي عالم من الدول المتنافسة، يعتبر القوميون الكسب النسبي أكثر أهمية من الكسب المتبادل. وبالتالي، تحاول الأمم باستمرار تغيير القواعد أو النظم التي تحكم العلاقات الاقتصادية الدولية كي تستفيد على نحو غير متكافي إزاء القوى الاقتصادية الأخرى وكما أشار آدم سميث بدهاء، يريد كل واحد أن يكون محتكرا وسيحاول أن يكون كذلك ما لم يمنعه المنافسون من ذلك. لذلك، لا يمكن للاقتصاد الدولي الليبرالي أن يتطور ما لم تدعمه الدول الاقتصادية المهيمنة التي تكون مصالحها الذاتية متساوقة مع صون ذلك الاقتصاد.

 في حين يشدد الليبراليون على المنافع المتبادلة للتجارة الدولية، يعتبر القوميون وكذلك الماركسيون هذه العلاقات بأنها مثيرة للنزاعات أساسا. ومع أن هذا لا يستبعد التعاون الاقتصادي الدولي وانتهاج سياسات ليبرالية، فإن الترابط الاقتصادي ليس متماثلا أبدا، بل إنه يشكل بالفعل مصدرا مستمرا للنزاع وانعدام الأمن، وبالتالي، يؤكد المؤلفون القومیون، بدءا من الكسندر هاملتون وحتى اصحاب نظریات التبعية المعاصرين، على الاكتفاء الذاتي الوطني بدلا من الترابط الاقتصادي .

 لقد اتخذت القومية الاقتصادية أشكالا مختلفة عديدة في العالم الحديث. وتجاوبا مع الثورة التجارية واتساع نطاق التجارة الدولية طوال الفترة الأولى، شددت المركنتيلية الكلاسيكية أو المالية على تشجيع التجارة وعلى وجود فائض في ميزان المدفوعات. وفي أعقاب الثورة الصناعية، شدد المركنتيليون الصناعيون، أمثال هاملتون و لست، على تفوق الصناعة والتصنيع على الزراعة. وفي أعقاب الحربين العالميتين الأولى والثانية ، انضم إلى هذه الاهتمامات السابقة التزام قوي بأولوية الرفاه المحلي ودولة الرفاه. وفي العقدين الأخيرين من القرن السابق، غدت الأهمية المتزايدة للتكنولوجيا المتقدمة، للاقتصاد الحديث، وقدوم ما يمكن تسميته "التنافسية السياسة" السمات المميزة للمركنتيلية المعاصرة. بید أن الرغبة في السلطة والاستقلال ظلت على مر العصور الاهتمام المهيمن للقوميين الاقتصاديين.

 وأيا كانت أوجه القوة والضعف النسبية لهذه الرغبة بصفتها أيديولوجية أو نظرية للاقتصاد السياسي الدولي، فإن التركيز القومي على الموقع الجغرافي وتوزيع الفعاليات الاقتصادية يوفران لها جاذبية قوية. فقد مارست الدول طوال التاريخ الحديث سياسات تشجع على تطوير الصناعة والتقانة المتقدمة والفعاليات الاقتصادية التي تدر أقصى قدر من الربحية والتي تولد العمالة داخل حدودها. وتحاول الدول إلى أبعد حد ممكن استحداث تقسيم دولي لليد العاملة يتلاءم مع مصالحها السياسية والاقتصادية. ويحتمل أن تصبح القومية الاقتصادية في واقع الأمر ذات تأثير هام في العلاقات الدولية ما بقي نظام الدولة وقائيا.